مركز الخليج للدراسات
الاستراتيجية

**Gulf Centre for Strategic Studies**

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

# - ندوة -
# "أمن الحدود في المنطقة العربية"

**London**
Head Office : Davina House,137-149 Goswell Road, London, EC1V 7ET
Tel: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102
Email: (IBM) gcss@btconnect.com

**Bahrain**
Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.
Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.
Email: gcssbnr @batelco.com.bh

**Cairo**
Flat 9, Second Floor, 6 Aisha Al Taymoreya St., Garden City, Cairo, Egypt.
Tel: +202 27945 949. Fax: +202 27923579. Email: ggi@link.net

**UAE Associate Branch**:
Al-Taa'won Establishment, Ras Al-Khaimah, PO Box 565, RAK-UAE
Tel: +971 72270220, +971 72270550. Fax: +971 72270440. Email: taawon@emirates.net.ae

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

# ندوة: "أمن الحدود في المنطقة العربية"

**محمد عز العرب(*)**

إن إحدى الحقائق الأساسية في عالمنا اليوم أن الدول العربية داخلة في خصام أو خارجة من نزاع أو في طريقها إلى صدام، وغالبًا ما يكون جوهر الخلاف بينها ما يمكن تسميته بـ"الشريط الحدودي" الذي يحدد نقاط البداية ونقاط النهاية لحدود كل دولة.. والجديد أن هذه الخلافات الحدودية باتت ليس بين الدول وبعضها بعضًا، وإنما أصبحت داخل الدولة الواحدة.

وفي هذا الإطار عقد منتدى شركاء التنمية بالقاهرة, في 20 أبريل 2008, ندوة بعنوان: "أمن الحدود في المنطقة العربية"ـ أكد في مستهلها د. "مصطفى كامل السيد"ـ المدير التنفيذي للمنتدى ـ أن السؤال المركزي الذي تجيب عنه الندوة هو كيفية تأمين الحدود الداخلية لكل دولة عربية على حدة؛ لأن حدود الأمن غير واضحة في الفكر العربي، وهي ليست مسألة أمنية محضة، بل قد يتم اختراق الحدود لتردي الأوضاع الاقتصادية والصحية على نحو ما هو قائم بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وبدوره أشار د. "محمد عبد السلام" ـ مدير برنامج الأمن الإقليمي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ في الورقة الرئيسية المقدمة للمنتدى ـ أن كلمة الحدود عادت للظهور مرة أخرى في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية، مبينًا أنها لا ترتبط هذه المرة بتلك الموجة العاتية من النزاعات التي تفجرت خلال التسعينيات حول "خطوط الحدود" بين الدول، وإنما بنوعية أخرى من المشكلات التي تتعلق بتهديدات لا تقل حدة في "مناطق الحدود" ذاتها، بحيث تحولت الحدود إلى خطوط ساخنة، تثير إشكاليات تتجاوز ما ارتبط بعمليات التأمين المعتادة ضد المخاطر التقليدية، إلى إقامة نظم أمن حدودية معقدة، لمواجهة موجة الاختراقات الراهنة، ومتسائلاً حول السبب وراء تفجر مشكلة أمن الحدود في المنطقة العربية بهذه الصورة، وإلى أين ستتجه تلك المشكلة خلال المرحلة المقبلة؟

وذكر أن الحدود تعرف تقليديًا بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، مبينًا أن الدول عادة ما تتعامل مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ما تشير إليه تعبيرات الحدود المصونة أو الحدود الآمنة أو الخطوط الحمراء التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية، خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات التي تمس حدود الدولة، فأي دولة لا تريد أن تترك مجالاً للشك بشأن قدرتها أو إدارتها، فيما يتعلق بأمن الحدود.

وأضاف أن المشكلة تكمن في أن هناك حالة التباس في التوجهات السائدة بشأن فكرة الحدود ذاتها في الشارع العربي.. ولكن بعيدًا عن تلك الجوانب التقييمية التي طالما أثارت الارتباك في الذهن القومي، بل والذهن الديني، فإن الحدود في المنطقة العربية مسألة جادة لدرجة تبدو معها الدول أحيانًا مستعدة لخوض حروب صغيرة في سبيلها.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وأشار إلى المشكلات التقليدية لأمن الحدود في المنطقة؛ حيث إن فهم مسألة الحدود بالنسبة لأي دولة، تتطلب توضيح أن الحدود نقاط اتصال وتفاعل بين الدولة والعالم الخارجي، **وهنا توجد قضيتان، وهما:**

**1- التنظيم:** فالمهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود، تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص والبضائع بطريقة تهدف إلى تسهيل الحركة وليس عرقلتها، لأن التفاعل مع العالم - وباستثناء المنطق السائد في دول محدودة - يمثل في النهاية أساسًا لنمط حياة البشر وحالة الاقتصاد، فحدود دولة مثل الولايات المتحدة تشهد تحرك 500 مليون شخص، و130 مليون سيارة، و2 تريليون سلعة تشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي – من الطبيعي أن تؤدي أي قرارات خاصة بالحدود إلى تأثيرات كبيرة بالنسبة لها.

ورغم أن الحالة الأمريكية تمثل حالة صارخة يصعب القياس عليها بالنسبة للدول العربية، إلا أنها توضح الصورة، فيما يتعلق بفكرة الحدود، التي ربما يبدو أحيانًا أنها تتصادم في إطارها اعتبارات الأمن باعتبارات النمو، على النحو الذي يواجه الدول العربية الأكثر نموًا، والأكثر تعرضًا لاحتمالات التهديد، لاسيما في منطقة الخليج.

**2- التأمين:** وهي مهمة طبيعية (موازية) للحدود؛ حيث يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقة مع أطراف الجوار، فمن الطبيعي أن تكون هناك أعمال مراقبة وتأمين وحراسة دائمة للحدود، وهي ليست مهمة سهلة على الإطلاق؛ إذ إنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية، والطبيعة الجغرافية لمناطق الحدود، وعادة ما يشار هنا إلى نموذج روسيا الاتحادية، التي يبلغ طول حدودها مع 16 دولة مجاورة، حوالي 73 ألف كيلو متر مربع، تتطلب نظم أمن شديدة التعقيد وباهظة التكلفة، وهي مشكلة حادة تواجه دول أخرى كالسودان والجزائر وأحيانًا السعودية.

وأوضح أن مسألة أمن الحدود لا ترتبط في الأساس بهذا المستوى، رغم أهميته القصوى؛ إذ إن أبعادها الحقيقية تبدأ بمفهوم التهديدات التي تتعلق بتقديرات مؤسسات الأمن في الدولة حول طبيعة التهديدات القائمة أو المحتملة في منطقة الحدود، والتي لم تكن من واقع الخبرة العربية عمومًا - تتغير كثيرًا عبر الزمن، إلا بصعوبة، وتبدو أحيانًا وكأنها ميراث ينتقل من جيل إلى آخر، إلا إذا شهدت البيئة الاستراتيجية في المناطق المجاورة للدولة تغيرات أساسية تدفع تلك المؤسسات إلى إعادة تقييم مصادر التهديد، **وترتبط تلك التهديدات عادة بما يلي:**

**أولاً - تهديدات ذات طبيعة أمنية،** وترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود، والتي يتم التعامل معها، في إطار العمل اليومي الروتيني أحيانًا، لعناصر الأمن وحرس الحدود وخفر السواحل، كعمليات التسلل، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع، وهي في النهاية جرائم قانونية، تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود، بل أحيانًا ما يكون اقتصاد سكان الحدود - الذين تربطهم عادة علاقات عابرة للخطوط الرسمية - قائمًا عليها تمامًا.

وهناك قواعد واضحة نسبيًا بشأن التعامل مع تلك النوعية من المشكلات الأمنية، فليس من الصعب تقدير حجمها أو اتجاهها، وفقًا لاختلافات معدلات النمو ونمط

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الحياة ونظم الاقتصاد وحالة الأمن، داخل الدول الواقعة على جانبي الحدود، ويفترض أن الرقابة على الحدود تمثل مسؤولية مشتركة للدول، على أساس قيام كل طرف بمنع تلك المخاطر من الانتقال من داخل إقليمه إلى داخل حدود الدولة الأخرى، فأمن الحدود المشتركة هنا لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخر، وإنما أساسًا على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده، وبالتالي فإن التعاون الذاتي هو الأساس.

**ثانيًا ـ تهديدات ذات طبيعة عسكرية**، وترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة، فيما يتصل بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل، وقد ارتبطت المشكلات الكبرى المتعلقة بالحدود في المنطقة العربية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بتلك النوعية من التهديدات، ولا تزال التقديرات المستندة على سيناريوهات أسوأ حالة تشير إلى إمكانية تجددها أحيانًا في بعض الأحوال، وهنا يتم التحسب لإمكانية وقوع صدامات عسكرية نظامية ترتبط بنمطين شهيرين من التهديدات، **وهما:**

**1- نزاعات الحدود:** الفكرة السائدة بشأن الحدود ـ أي حدود ـ هي أنها يمكن أن تكون أساسًا للتعاون أو سببًا للنزاع، والمشكلة أنها في المنطقة العربية تعد مصدرًا للنزاع في الغالب، فلا توجد دولة عربية واحدة لم تكن هناك مشكلة حدودية أو أكثر تتسبب في توتير الأجواء بينها وبين الدول المجاورة الأخرى؛ حيث يمكن حصر ما لا يقل عن 32 مشكلة حدودية بين الدول العربية، بعضها لم يكن يخطر على بال أحد، كمشكلة مزارع شبعا، لكنها قائمة في الأذهان، وعادة ما تجد طريقها إلى سطح الأحداث في وقت ما.

واستطرد قائلاً إن تلك المشكلات أدت خلال الفترة الماضية إلى إثارة نزاعات حادة لدرجة اعتبرتها معظم الدراسات المصدر الأول لما سمي ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، والتي وصلت في 16 حالة تقريبًا إلى استخدام القوة العسكرية بين الدول بأشكال تتراوح بين الاحتكاكات المسلحة والحروب المحدودة، لكن المعضلة الحقيقية تمثلت دائمًا في الماضي **فيما يلي:**

أـ إن قواعد الاشتباك العربية المتعلقة بالتعامل مع مشكلات الحدود لم تكن مستقرة أو مريحة، فالدول لم تقبل الحدود الموروثة عن الاستعمار كما فعلت الدول الأفريقية، ولم تقم أيضًا لفترة طويلة بالعمل على حلها، وإنما كانت تترك هكذا، وكأنها غير قائمة، إلى أن تنفجر المشاكل السياسية بين الدول، فتظهر مشكلات الحدود.

ب ـ إنه كانت هناك نوعية سيئة من المشكلات التي لا تتعلق بخطوط الحدود، وإنما دلالات عدم تحديدها، أو عدم ترسيمها بالنسبة لتصورات دولة ما بشأن هوية الدولة المجاورة، فقد بدا أحيانًا أن دولاً عربية تعتبر دولاً مجاورة جزءًا منها، بشكل معلن أو غير معلن، وقد أدى ذلك إلى إثارة أسوأ الهواجس بين الدول العربية.

إن التصور العام في المرحلة الحالية هو أنه تم تجاوز مشكلات تلك الموجة إلى حد بعيد، عبر تفاهمات سياسية أو اتفاقات قانونية أو حلول دولية، أو العودة إلى الصيغ الصامتة لتجاهل أو تجاوز المشاكل، ولكن لا تزال بعض ذيول الماضي

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

قائمة بحدة في حالات مختلفة، خاصة فيما يتعلق ببعض الأطماع في الدول المجاورة، والتي تواجهها أيضًا دول عربية من جانب أطراف غير عربية ملاصقة لها أو قريبة منها.

**2- هجمات الحدود:** والواقع أن احتمالات الهجمات العسكرية ترتبط بالدفاع عن الدولة، وليس أمن الحدود في ذاتها، وتوجد نظريتان للتعامل المحتمل مع هذه النوعية من الهجمات، تؤثران على وضع مناطق الحدود البرية تحديدًا، **وهما:**

أ- نظرية الدفاع على الخطوط الخارجية، بتعبئة وحشد قوات نظامية دائمة في مناطق المواجهة والعمق، وهي نظرية تقليدية تجاوزتها تطورات التسليح ومبادئ الحرب وخطط العمليات، فلم تعد مثل تلك النظرية معتمدة داخل الجيوش، بل إن إتباعها قد يؤدي إلى مخاطر في ظل بعض السيناريوهات.

ب - نظرية الدفاع على الخطوط الداخلية، بحيث يتم الاعتماد في الخطوط الأمامية على عناصر ووسائل المراقبة والإنذار المتطورة، مع الاحتفاظ بالقوات الرئيسية في العمق، مع تشكيلها بصورة تجعلها قادرة على الحركة السريعة، عبر الاعتماد على القوات الميكانيكية أو القوات المحمولة جوًا، وغير ذلك.

وهنا رأى المحاضر أن مشكلة وجود تلك النوعية من الاحتمالات، ولو نظريًا، هي أنها تؤدي إلى تحول مناطق الحدود إلى مناطق عسكرية، أو مناطق تحكمها اعتبارات استراتيجية تتخذ في إطارها إجراءات خاصة، تؤدي إلى إشكاليات وتثير نقاشًا عامًا، تتداخل فيه اعتبارات الأمن مع اعتبارات التنمية، وفق نظريات مختلفة أيضًا، كما يحدث في الفترة الأخيرة، بشأن شبه جزيرة سيناء في مصر.

وذكر أن الفوارق بين الحالات السابقة كلها، سواء كانت تتعلق بمشكلات أمنية أو تهديدات عسكرية، تنعكس بشكل مباشر على نظام تأمين الحدود، فيما يتعلق بطبيعة العناصر التي يتم نشرها، سواء كانت قوات مسلحة، أو وحدات مطاردة، أو حرس حدود، أو عناصر شرطية، إضافة إلى طبيعة التأهيل والتدريب، وطبيعة الاستخبارات، والأجهزة المستخدمة، وقواعد الاشتباك، وما إلى ذلك، وإن كانت هناك مرونة حاليًا بشأن مهام وتأهيل وتسليح بعض عناصر تلك النظم.

وفيما يتعلق بتصاعد المشكلات التقليدية لتأمين الحدود في المنطقة العربية، أشار إلى جوهر فكرة تأمين الحدود، انطلاقًا من أنه لا توجد دولة قادرة على إحكام السيطرة على الحدود بنسبة 100 في المائة؛ حيث رأى أنه في ظل المعدلات المعتادة لمحاولات الاختراق الإجرامية للأمن على الحدود لم يبد في معظم حالات الدول العربية أن هناك مشكلة حادة في السيطرة، وعادة ما تكون لدى المؤسسات الأمنية المسؤولة عن الحدود تقديراتها الخاصة حول معدلات التهريب أو التسلل المختلفة على سبيل المثال، وهناك سباق مستمر بين مهربي الحدود وحرس الحدود، يشهد تطورات مثيرة بين الجانبين، فيما يتعلق بأساليب التهريب ومحاولات الضبط.

وأوضح أن تجاوز المعدلات المعتادة لمحاولات اختراق الحدود يقدم إنذارًا لأجهزة الأمن المسؤولة عن الحدود، بحدوث تطور ما، أو مشكلة، فإما أن عمليات التهريب قد بدأت تشهد تطورًا واسع النطاق لاعتمادها على شبكات جريمة منظمة، أو أن المهربين التقليديين قد بدأوا في اتباع أساليب جديدة، أو أن ثمة عمليات فساد

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

قد بدأت تجري بصورة ما، أو أن الدولة الواقعة على الجانب الآخر من الحدود قد بدأت تتقاعس عن القيام بمهمتها من جانبها، وأحيانًا حسب قصص رائجة في بعض الصحف ـ يبدو وكأن هناك أصابع لبعض أجهزة أمن الدول الأخرى خلف التصعيد الذي قد ينشب على حدود بعض الدول.

لكن كل ذلك، قد يكون مفهومًا في إطار مشكلات تأمين الحدود التقليدية، إلا أنه في بعض الحالات تصل معدلات اختراق أمن الحدود إلى درجات تهدد الأمن القومي بمخاطر حقيقية، فتهريب السلاح أو المتفجرات إلى داخل الدولة، بمستويات غير معتادة، أو تسلل أعداد هائلة من مواطني الدول المجاورة إلى الداخل، أو تزايد معدلات تهريب المخدرات بصورة مقلقة، أو حتى انتشار البضائع المهربة في الأسواق الداخلية بمستوى يخلق اقتصادًا موازيًا، خارج الحسابات الاقتصادية الرسمية، كلها تمثل اختراقات لأبعاد مؤثرة على حالة الأمن القومي.

ورأى أن تلك الاختراقات عالية الخطورة يمكن أن تتجاوز سقوفًا عالية تبعًا لتأثيرات أوضاع "الدولة المجاورة" في اتجاه الضغط على عمليات تأمين الحدود، بصورة تصعب مقاومتها بوسائل تقليدية، فوجود "دولة فاشلة" على الحدود، أو دولة ذات اقتصاد ذي طبيعة خاصة، أو دولة تشهد صراعات مسلحة داخلية، أو دولة تحكمها أنظمة حكم متطرفة أو متقلبة، يمكن أن يؤدي إلى خلق مشكلات حقيقية تتعلق بتأمين الحدود.

فعلى سبيل المثال أدى تفاوت مستوى المعيشة بين اليمن والسعودية وانتشار زراعات القات والأسلحة الخفيفة في الأولى إلى تصاعد مستوى التسلل والتهريب إلى الثانية بمستويات غير معتادة عام 2007، فقد تمكن حرس الحدود السعودي من القبض على 345 ألف متسلل وحوالي 3000 مهرب وضبط ما يزيد على 5 ملايين كيلو من القات، وأعداد هائلة من القنابل والمتفجرات، تتضمن صواريخ مضادة للدبابات، بما أدى إلى إثارة بعض التوترات بين الجانبين، لدرجة ظهور مشروع في السعودية لإقامة جدار حدودي مع اليمن.

ثمة حالة أخرى، وهي الحالة الإيرانية التي تقدم دلالة لما يحدث إذا وجدت دولة ما نفسها واقعة إلى جوار أفغانستان والتي تعد أكبر دولة منتجة للمخدرات في العالم، فبعيدًا عن الشكوك الإيرانية بأن قوى الاستكبار العالمي تضغط عليها عبر الحدود، تم ضبط أكثر من 2000 طن من المخدرات خلال النصف الثاني من عام 2007، مما أدى بها إلى إغلاق الحدود بالمنشآت العسكرية والتجهيزات المتطورة، وحفر قناة طويلة (200 كم) بعرض خمسة أمتار وعمق أربعة أمتار على الحدود.

وأضاف أن قطاع غزة يمثل هو الآخر حالة خاصة، فهو يتعرض لمشكلة غير مسبوقة تاريخيًا، حتى بالنسبة للدول الداخلية، فهو لا يمتلك منافذ مباشرة إلى العالم في ظل تدمير المطار والميناء، وليس أمام سكانه سوى "معابر حدودية" تشهد إغلاقًا شبه مستمر، وإجراءات عبور معقدة في حالة فتحها، ويؤدي إغلاق المعابر، ووقف إمدادات الوقود، إلى تأثيرات على نمو الحياة فيه، بأكثر مما تؤدي إليه الغارات الجوية أو الاختراقات العسكرية، لذا تحول القطاع إلى سجن كبير، محاط بموانع من كل جانب، ويتسبب بدوره بمشاكل كبيرة للجميع.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وبالنسبة لمصر فيما يتعلق بالبضائع المهربة – فقد شهدت في فترات سابقة ظهور أسواق كاملة في القاهرة، تعتمد على البضائع المهربة من ليبيا وغزة، في ظل فروقات الأسعار الهائلة وقتها، بل إن مدينة مثل مرسى مطروح، بدت أحيانًا وكأنها سوقًا ليبية، قبل أن تبدأ اتجاهات تهريب السلع إلى التحرك في الاتجاه العكسي مع قطاع غزة، بفعل تحول فروقات الأسعار بشكل رهيب لصالح السلع المصرية، ورغم ذلك لا تزال السلع المهربة تمثل مشكلة كبيرة للاقتصاد المصري.

ورأى أنه لا يوجد اتجاه محدد يحكم تعامل دول المنطقة مع مثل تلك المشكلات؛ ففي بعض الأحوال تعقد تفاهمات ثنائية، وفي حالات أخرى، لا يوجد شريك مستقر على الجانب الآخر، ولذا يتم التحرك من جانب واحد لتحصين الحدود، وقد أدى هذا الوضع إلى تنشيط غير مسبوق في المنطقة لـ "بيزنس أنظمة أمن الحدود"، بما يتضمنه من إعادة هيكلة للإيرادات والقوات، ودورات تدريبية متقدمة على إدارة الطوارئ، وإدخال معدات حديثة إلى الخدمة، فيما يسمى أحيانًا "التحول من ظهور الخيل إلى التكنولوجيا المتقدمة"، مما أدى إلى رفع تكلفة تأمين الحدود، بصورة كبيرة.

وفيما يتعلق بتصاعد التهديدات غير التقليدية لأمن الحدود في المنطقة العربية، أشار إلى أن ما سبق لا يقارن ببداية ظهور ما يسمى مشكلات الأمن غير التقليدي، التي ترتبط بتهديدات خطرة عابرة للحدود، أدت إلى الضغط بشدة على حالة الأمن القومي لعدد من الدول العربية، **على غرار ما يلي:**

1- اتساع نطاق حركة عناصر تابعة لتنظيمات إرهابية متطرفة، خاصة في إطار شبكة "القاعدة"، من دولة إلى أخرى، وهي ظاهرة قديمة بدأت بالعائدين من أفغانستان إلى مصر والجزائر في بداية التسعينيات، إلا أنها تفاقمت في السنوات الأخيرة، بتسلل أعداد كبيرة ممن يسمون "المقاتلون الأجانب" إلى العراق عبر حدود سوريا والسعودية، في ظل عجز القوات الأمريكية والقوات العراقية عن تأمين حدود العراق المفتوحة تقريبًا، مع قيام "قاعدة العراق" باختراق حدود الأردن وارتكاب أعمال إرهابية عنيفة في عمان عام 2006، أو وجود ارتباطات عابرة للحدود بين تفجيرات سيناء في مصر (2005)، ومتطرفين في غزة.. واستفادة من الخبرات السابقة تستعد عدة دول حاليًا لمشكلة "العائدين من العراق"، عبر إقامة أسوار حدودية، كما تفعل السعودية على حدودها مع العراق.

2- ظهور شكل شديد التعقيد من الاختراقات الحدودية بين قطاع غزة ومصر، عبر 14 كيلو متر تفصل بين الجانبين، من خلال اختراق حوالي 750 ألف فلسطيني للحدود المصرية، في يناير 2008، في ظل ملابسات مثلت خطورة حقيقية على أمن مصر القومي، مما أدى إلى تعديلات في ترتيبات الأمن الحدودية بين مصر والقطاع، مع قيام الأولى أيضًا بتحصين حدودها.

3- تصاعد التحركات البشرية غير الشرعية عبر كل خطوط الحدود في المنطقة تقريبًا، إلى مستويات غير مسبوقة، كما يحدث من جانب الأفارقة عبر دول شمال أفريقيا، بقصد التسلل إلى أوروبا، أو من جانب الصوماليين عبر اليمن للتسلل إلى السعودية، أو من جانب شباب حديثي السن من دول عربية مختلفة، وبينها مصر

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

إلى دول عربية أخرى، للتسلل إلى أوروبا، مما حول السيطرة على الحدود إلى مشكلة كبرى، بدأت تتسبب في مآس إنسانية وخلافات سياسية بين الدول، ولم تعد اهتمامات بعض الدول تقتصر على مراقبة حدودها مع الدول المجاورة لها، وإنما مراقبة حدود الدول الأخرى.

وأوضح "عبدالسلام" أن التوترات التي تشهدها المناطق الحدودية في المنطقة العربية لم تقتصر على ذلك، فقد ظهرت مشكلة تتعلق باستخدام الحدود لأغراض سياسية من جانب الدول ذاتها، ولا يتعلق الأمر هنا بفرض رسوم مفاجئة، أو إجراءات جديدة على شاحنات البضائع، أو الأفراد العابرين لدولة معينة، أو حتى إغلاق الحدود كإجراء انتقامي أو كرسالة سياسية، وإنما بقيام أجهزة معينة بدفع عناصر متطرفة إلى داخل دولة أخرى، كما يحدث في العراق، أو السماح بدخول أسلحة مؤثرة لبعض التنظيمات في دول أخرى.

إضافة إلى ذلك، عادت بعض المشكلات الحساسة القديمة إلى الظهور، فيما يتعلق بسكان مناطق الحدود، فقد كانت هناك تداخلات طبيعية بين السكان في بعض مناطق الحدود على نحو يمكن أن يخلق مآس إنسانية أو مشكلات حادة في حالة تطبيق المعايير الصارمة لخطوط الحدود أو إجراءات العبور بشأنها، وكانت بعض القبائل أو العائلات في المناطق المتنازع لا تدري ما هي الجنسية التي تنتمي إليها بالضبط، وأحيانًا لا تهتم بذلك، وتقوم بإدارة شؤونها الخاصة وتحركاتها عبر مناطقها في ظل تقاليد ما قبل قيام الدول المستقلة.

وأكد أن الدول كانت تتعامل بمرونة مع تلك المشكلات، في ظل عدم وجود خطوط متفق عليها للحدود، ووجود عرف يتعلق بمبدأ انتماء السكان، وليس "تبعية الأرض"، وعدم قدرة الدول أصلاً على السيطرة بشكل كاف على مناطق الحدود، حتى إذا أرادت، لذا كانت الأمور تسير على ترتيبات إدارية يتم الاتفاق عليها بين الدول، سمحت أحيانًا برسم خطين للحدود (إدارية وسياسية)، أو قواعد خاصة للحركة عبر الحدود لمن يعتبرون عمليًا مزدوجي الجنسية، ولعبت إدارات شؤون القبائل ومخابرات الحدود أدوارًا أساسية في ضمان ولاءات ومتابعة أوضاع تلك المناطق.

ولكن التوترات السياسية لم تترك سكان الحدود دون مساس، وظهرت حالات صارخة لتلك الأوضاع في اليمن وفي منطقة الخليج، وأحيانًا المغرب العربي، وبالقطع السودان من جانب الدول المجاورة له، فقد تم استخدام بعض القبائل أو الفئات بصورة ما ضد النظم السياسية المناوئة، وتصاعدت توجسات بعض الدول من ضم قطاعات يمكن أن تؤدي إلى التأثير على التركيبة السكانية للدولة، وتظهر تفاصيل تلك المسائل وجهًا شديد الضراوة، بما أفرز ردودًا من نوعية عدم منح الجنسية أو نزع الجنسية أو التجنيس الخارجي.

وخلص إلى أن هناك موجة جديدة واسعة النطاق، ومتعددة المستويات، من المشكلات المتعلقة بأمن الحدود، تجتاح المنطقة العربية، على نحو تصاعدت معه أهمية تلك المشكلة في مدركات الدول لأمنها القومي، وأدت في كثير من الأحيان إلى توترات فيما بينها، وقد بدأت بعض الدول في التفاهم حول ترتيبات حدودية

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

معدلة، أو تشكيل قوات خاصة لمنع اختراقات الحدود، أو في تدعيم نظم أمنها الحدودية، بإقامة جدران أكثر تحصينًا، أو التنسيق للتعامل مع المشكلات العابرة للحدود، ولم تصل المشكلة إلى مداها بعد، ولكن المؤكد أنها ستؤدي في النهاية إلى تغيير شكل الحدود في المنطقة العربية.

ومن جهته أشار السفير "عادل الصفتي" – مساعد سابق لوزير الخارجية المصري لشؤون العلاقات الدولية متعددة الأطراف –أن تهديدات الحدود في المنطقة العربية إما أنها نتاج مشكلات سياسية أو نزاعات عسكرية أو أبعاد اقتصادية أو قضايا تهريبية أو مسائل داخلية، مسلطًا الضوء على الأبعاد السلمية لتسوية الخلافات الحدودية، ضاربًا المثال بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الذي تم تسويته بعد حكم محكمة العدل الدولية.

وفي النهاية لفت "أحمد تهامي عبدالحي" – الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – النظر إلى أن أحد السيناريوهات المطروحة بشأن الخلاف الحدودي المصري – الفلسطيني – الإسرائيلي هو الانتقال من خلاف فلسطيني – إسرائيلي إلى خلاف حدودي مصري – فلسطيني، وهو ما يفترض التوصل إلى تسوية ما بين الدول الثلاث.

---

**(*) خبير في الشؤون الخليجية**

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center